

Distr.: General  
9 June 2010  
Arabic  
Original: English

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



### مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

الدورة الثانية

جنيف، ٣-٧ أيار/مايو ٢٠١٠

### تقرير لجنة التجارة والتنمية عن أعمال دورتها الثانية

#### المحتويات

#### الصفحة

٢	..... الاستنتاجات المتفق عليها	أولاً -
٢	..... الاستنتاجات المتفق عليها	ألف -
٤	..... الاستنتاجات المتفق عليها بشأن نتائج اجتماعات الخبراء	باء -
٤	..... موجز أعده الرئيس	ثانياً -
٤	..... افتتاح الدورة	ألف -
١٠	..... تقارير اجتماعات الخبراء	باء -
١١	..... استراتيجيات التجارة والتنمية الناجحة من أجل التخفيف من تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية	جيم -
١٦	..... مساهمة السياحة في التجارة والتنمية	دال -
٢٣	..... تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة	هاء -
٢٤	..... مسائل أخرى	واو -
٢٥	..... المسائل التنظيمية	ثالثاً -
٢٥	..... افتتاح الدورة	ألف -
٢٥	..... انتخاب أعضاء المكتب	باء -
٢٥	..... إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	جيم -
٢٦	..... اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية	دال -
٢٧	..... الحضور	المرفق



## أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها<sup>(١)</sup>

### ألف - الاستنتاجات المتفق عليها

إن اللجنة،

١- تلاحظ الجهود المبذولة لمعالجة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، إلا أنها تعرب عن قلقها إزاء أثر هذه الأزمات على التنمية المستدامة وعلى بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، تشدد على ضرورة مواصلة المجتمع الدولي العمل على معالجة أسباب الأزمات والاختلالات العالمية بوسائل منها زيادة تماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، فيؤطد بذلك البيئة الممكنة للتجارة الدولية ويسرع وتيرة التقدم صوب تنمية شاملة ومستدامة؛

٢- تعرب عن قلقها أيضاً إزاء كون الأزمة المالية والاقتصادية قد أدت إلى عدة نتائج منها حدوث زيادة كبيرة في معدلات البطالة في العالم وتأثيرها سلباً على التحويلات المالية التي يقوم بها المهاجرون؛

٣- تلاحظ أن مختلف استراتيجيات تخفيف آثار الأزمة وتدابير التحفيز المضادة للتقلبات الدورية قد أسهمت في تحسن النمو الاقتصادي والتجارة؛ في الآونة الأخيرة. غير أن حالة الانتعاش لا تزال هشّة وينبغي وضع استراتيجيات الخروج من الأزمة بعناية من أجل مواصلة دعم النمو العالمي، وفي البلدان النامية أيضاً، وخاصة أقل البلدان نمواً، التي لا تملك القدرة المالية على اتخاذ إجراءات تحفيزية مالية أو المساهمة في تمويل التجارة. وتؤكد كذلك أهمية ضمان توفير الدعم الدولي المناسب لتلك البلدان، كتقديم مساعدة إنمائية فعالية ورسمية ويمكن التنبؤ بها؛

٤- تبرز أهمية شبكات الأمان الاجتماعية؛ والتغيير الهيكلي؛ وتحسين الهياكل الأساسية؛ وتطوير القدرات الإنتاجية المرتبطة بالتجارة، وتنمية قطاع السلع الأساسية، خاصة في مجال الزراعة؛ ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وإثراء الرأسمال البشري وتطوير التكنولوجيا؛ واتخاذ تدابير للتجارة والاستثمار ملائمة للمناخ؛ والتجارة بين بلدان الجنوب؛ وانتهاج سياسات تجارية فاتحة للأسواق تخلق النمو وفرص العمل وتخفف من حدة الفقر. وفي هذا الصدد، يعد دور الدولة هاماً، مع مراعاة تحقيق التوازن المناسب بين حيّز السياسات الوطنية والضوابط والالتزامات الدولية؛

(١) كما اعتمدت في الجلسة العامة الختامية المعقودة في ٧ أيار/مايو ٢٠١٠.

٥ - تقر بأهمية وجود نظام تجاري متعدد الأطراف، مفتوح ونزيه ومنصف ويقوم على القواعد كما تقر بأهمية تجنب الحمائية. وتشدد على ضرورة تكليل جدول أعمال الدوحة للتنمية بنتيجة سريعة وموفقة وطموحة وإنمائية التوجه. وتؤكد من جديد أنه يتعين على البلدان جميعاً أن تفي بالتزاماتها بتيسير ولوج أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون فرض رسوم أو حصص عليها، وفق ما نص عليه الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية. وتبرز أيضاً أهمية المعونة من أجل التجارة لمساعدة البلدان النامية عموماً، وأهمية الإطار المتكامل المعزز لفائدة أقل البلدان نمواً في الوفاء بالتزاماتها والاندماج النافع في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

٦ - تقر بأهمية عمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالنسبة لإدماج البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف وفي تعزيز ذلك النظام. وتقر كذلك بأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يجب أن يستند إلى الاتفاقات التي تبرمها المنظمة وإلى اعتبارات تجارية، وتطلب إلى الأونكتاد، في هذا الصدد، أن يعزز، في إطار الولاية المسندة إليه بموجب اتفاق أكرا، برنامج المساعدة التقنية للبلدان النامية المنضمة إليه قبل عملية الانضمام وأثناءها وبعدها؛

٧ - وتقر بما لقطاعات الخدمات، ولا سيما خدمات الهياكل الأساسية، من أهمية بالنسبة للقدرة التنافسية، وخلق فرص العمل، وضمان الحصول على الخدمات الأساسية وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ويعد اتباع السياسة المناسبة ووضع الأطر التنظيمية والمؤسسية المناسبة هاماً بالنسبة لضمان سلامة قطاعات الخدمات واستدامتها. وفي هذا الصدد، تطلب اللجنة إلى الأونكتاد أن يدعم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، عن طريق تقديم المساعدة التقنية؛

٨ - وتقر أيضاً بأنه من شأن التحسينات التي تُدخل على مجالي النقل وتيسير التجارة، بما في ذلك الهياكل الأساسية، أن تساعد البلدان النامية كافة، مع المراعاة الواجبة لاحتياجاتها المحددة، على اكتساب القدرة على المنافسة التجارية، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. وتطلب اللجنة إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل تقديم الدعم من أجل بناء القدرات في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لأولوياتها الوطنية في مجالات النقل وتيسير التجارة والهياكل الأساسية؛

٩ - وتشدد على أن السياحة تحفز نمواً اقتصادياً عريض القاعدة، وتجذب الاستثمار وتشجع التنمية. وتؤكد الحاجة إلى استراتيجيات لقطاع السياحة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ووضع النظم المناسبة وإنشاء مؤسسات مكرّسة من أجل تقوية الروابط الاقتصادية، وتحقيق أقصى قدر من المكاسب، وتقليل الآثار السلبية على البيئة والمجتمع إلى أقل حد ممكن. فاجتذاب السياح على الأصدقاء الوطني والإقليمي والدولي عامل حاسم في

تشجيع تنظيم المشاريع، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإيجاد العمالة والمساهمة في الحد من الفقر، خاصة في أقل البلدان نمواً؛

١٠- تطلب إلى الأونكتاد أن يواصل السعي إلى الاضطلاع بولايته التي تتمحور حول مسائل التجارة والتنمية مثلما نص على ذلك اتفاق أكرا، وأن يزيد المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، كل حسب أولوياته الوطنية، وذلك ضمن الموارد المتاحة له وبالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء.

## باء - الاستنتاجات المتفق عليها بشأن نتائج اجتماعات الخبراء

إن اللجنة،

١١- تحيط علماً بتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية عن أعمال دورته الثانية (TD/B/C.I/MEM.2/11)؛ وبتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي عن دورته الثانية (TD/B/C.I/MEM.3/6)؛ وبتقرير الدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي (TD/B/C.II/MEM.2/6)؛ وبتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تيسير النقل والتجارة عن دورته الثانية (TD/B/C.I/MEM.1/6)؛ وبتقرير اجتماع الخبراء المعني بالتكنولوجيات الخضراء والمتجددة كحلول للطاقة من أجل التنمية الريفية (TD/B/C.I/EM.3/3)؛ وبتقرير اجتماع الخبراء المعني بمساهمة الموارد الخارجية واستخدامها الفعال من أجل التنمية، ولا سيما لبناء القدرات الإنتاجية (TD/B/C.II/EM.1/3)؛ وبتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة عن أعمال دورته العاشرة (TD/B/C.I/CLP/6) و (TD/B/C.I/CLP/6/Corr.1)، التي كانت بمثابة اجتماع تحضيرى لمؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، الذي سيعقد في جنيف من ٨ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

## ثانياً - موجز أعده الرئيس

### ألف - افتتاح الدورة

١٢- أدلى الأمين العام للأونكتاد السيد سوباتشاي بانيتشباكدي ببيان افتتاحي. وأدلى ببيانات أيضاً كل من: (أ) ممثل كوبا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ (ب) وممثل مصر باسم المجموعة الأفريقية؛ (ج) وممثل بنغلاديش باسم المجموعة الآسيوية؛ (د) وممثل كوستاريكا

باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ (هـ) وممثل وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ (و) وممثل نيبال باسم أقل البلدان نمواً؛ (ز) وممثل باراغواي باسم البلدان النامية غير الساحلية؛ (ح) وممثل السودان باسم الدول العربية. وأدلى ببيانات أيضاً ممثلو الدول التالية باسم بلدانهم: إندونيسيا، وأنغولا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية.

١٣- وأكد الأمين العام للأونكتاد أن "العمل كالمعتاد ليس خياراً" في وقت يشهد فيه الاقتصاد العالمي ترسُّخ انتعاش هش في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وعلى سبيل المثال، فإن التجارة العالمية التي تقلّصت بنسبة قاربت ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٩، يتوقع أن تنتعش بنسبة تقارب ٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٠، وهذه نسبة تقل كثيراً عن النسبة المقابلة لها في فترة ما قبل الأزمة، عندما كان متوسط النمو السنوي يتراوح بين ٦ و ١١ في المائة. وإضافة إلى ذلك، لم تتحسن المؤشرات الاجتماعية كثيراً، فقد تجاوزت مثلاً عدد العاطلين عن العمل على الصعيد العالمي ٢٠٠ مليون نسمة في عام ٢٠١٠، طبقاً لمكتب العمل الدولي. وبلغت جولة مفاوضات الدوحة التي عقدتها منظمة التجارة العالمية طريقاً مسدوداً بعد أن كان القصد منها جني منافع إيجابية ملموسة. وظهرت علامات مثيرة للقلق تشير إلى حالات ابتعاد عن تعددية الأطراف لصالح اتفاقات التجارة التفضيلية. وأخذت اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية في التكاثر فبلغ عدد الاتفاقات الجاهزة للتنفيذ منها نحو ٢٢٦ اتفاقاً، فضلاً عن التزامات لها آثار على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ عدم التمييز وحيز السياسات العامة للبلدان النامية.

١٤- وأضاف الأمين العام للأونكتاد قائلاً إن الخروج من أزمة على هذه الدرجة من الضخامة يتيح فرصة تاريخية نادرة للتغيير. وقال إن وجود "مسارات إنمائية جديدة" ضروري لضمان الانتعاش العالمي المستمر. وينبغي لهذه المسارات أن تستند إلى تنوع اقتصادات البلدان النامية، وإقامة توازن عملي بين دور السوق ودور السياسة العامة للحكومات، وتوجيه التعاون الدولي في مجالات التجارة والمال والنقد نحو نظم إدارية عالمية أكثر إنصافاً واستدامةً واتساقاً. ويعني هذا إعادة النظر في السياسات والتدابير المتصلة بالتجارة في سياق مرحلة ما بعد الأزمة، وتقييم آثارهما على التجارة والنمو الاقتصادي في البلدان النامية. ويعني ذلك أيضاً ضرورة مواصلة استكشاف الصلة بين التجارة والاستثمار والقدرة الإنتاجية والنمو، وكيفية ترجمة ذلك النمو إلى نتائج ملموسة مثل الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية. ومن الضروري أن تقيم البلدان أطر السياسة العامة والمؤسسات الأنسب لها، استناداً إلى نهج عملية، واختبارات متواصلة، وإجراء إصلاحات متتابعة وتعديلها كي تتوافق مع الظروف المحلية والأهداف الإنمائية، مما يشير إلى وجود دور رئيسي للدولة.

١٥- ورأى الأمين العام للأونكتاد أن تحسين الطاقات الإنتاجية للبلدان النامية بحيث تنتج سلعاً وخدمات أكثر تطوراً وتنوعاً يشكل عاملاً حاسماً في إحراز تقدم اقتصادي مستقر، وإيجاد فرص للعمل، ورفع مستويات المعيشة، والحد من الفقر. وهذا أمر مهم خاصة في حالة أقل البلدان نمواً. وأما بالنسبة إلى البلدان النامية من البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر بالذات، فإن من الضروري أن تشمل هذه القدرات تحسين الهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة. وتشمل تلك الهياكل النقل وتيسير التجارة ولوجستيات التجارة والوفاء بمعايير المنتجات.

١٦- وقال الأمين العام أيضاً إن مواصلة الانتعاش تتطلب، إضافة إلى زيادة الطلب في البلدان الصناعية، قيام البلدان النامية بالسعي إلى زيادة التجارة بين بلدان الجنوب بحثاً عن فرص لأسواق جديدة. وليس ذلك من الأمور غير الواقعية، لأن العديد من البلدان النامية قد حسنت أداءها نسبياً ونجحت من الأزمة بأضرار أقل من تلك التي حدثت في حالات انكماش سابقة. وفي هذا الصدد، رأى أن من الأهمية البالغة أن تقوم البلدان النامية المشاركة في جولة ساو باولو من مفاوضات النظام العالمي للأفضليات التجارية باختتام هذه المفاوضات بنهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وهو الموعد الذي اتفق عليه وزراء هذه البلدان في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

١٧- ومن ناحية تعدد الأطراف، رأى أنه من الضروري اختتام جولة الدوحة كي تستطيع الوفاء بوعداتها الإنمائي. وعلاوة على ذلك، ينبغي لجميع البلدان أن تقاوم الإجراءات الحمائية، ويتعين رصد أثر التدابير غير التعريفية على التنمية. وأما الحد من أوجه الاحتلال على الصعيد العالمي فيعتبر شاغلاً رئيسياً لواقعي السياسات العامة.

١٨- وأضاف الأمين العام للأونكتاد قائلاً إنه ينبغي للمسارات الإنمائية الجديدة أيضاً ألا تتجاهل الطابع العاجل لإقامة اقتصاد أقل اعتماداً على كثافة استخدام الكربون، وذلك بغية التصدي لتغير المناخ. وهذا يتطلب تعزيز اتساق السياسات العامة في مجالات التجارة والتنمية وتغير المناخ. فالاقتصاد الأقل اعتماداً على كثافة استخدام الكربون قد يؤدي إلى إيجاد فرص للعمل، والحد من الفقر، وأمن الطاقة والغذاء، والتجارة والتنمية.

١٩- وشدد الأمين العام للأونكتاد أيضاً على ضرورة إجراء إصلاحات في نظم الإدارة العالمية المالية وغير المالية التي تنظر فيها حالياً مجموعة الـ ٢٠ من البلدان الصناعية والنامية، وعلى مراعاة منظور بلدان الجنوب في هذا العملية بشكل أوضح. غير أن ضرورة تعهد آلية إدارية أشمل لوضع السياسة الاقتصادية العالمية تستدعي إيجاد حلول عالمية من خلال مجموعة الدول الـ ١٩٢ والأمم المتحدة.

٢٠- وأعرب معظم الوفود عن القلق إزاء الآثار السلبية الخطيرة التي تلحقها الأزمة العالمية بالتنمية، بإحداث تراجع عمماً أحرز من تقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وجعل بلوغ هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥ عرضة للخطر، وحدثت زيادة كبيرة في معدلات البطالة،

وانكماش حاد في التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار، وتزايد في المديونية وفي مخاطر انخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. فقد تأثرت جميع البلدان بالأزمة، ولكن بدرجات متفاوتة. وقيل أيضاً إن الأزمة تؤثر تأثيراً سلبياً على المهاجرين وعلى تدفقات التحويلات المالية، ولذلك فإن الحاجة ماسة إلى تحديد سبل لتحقيق الإمكانيات الكاملة للمهاجرين ومساهماتهم في التجارة والتنمية. ورأى بعض الوفود أن الأزمة الجارية قد تفاقمت فأصبحت أزمة إنمائية. ولذلك رأت أن من الضروري اتخاذ إجراءات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لإقامة نظام اقتصادي منصف وإنمائي. ورأت ضرورة تسخير العولمة بشكل إيجابي لتعزيز التنمية تعزيراً يستبق الأزمات.

٢١- ورأت وفود عديدة أن مختلف استراتيجيات التخفيف من تأثير الأزمة ومختلف التدابير التحفيزية في مواجهة التقلبات الدورية قد ساهمت في الانتعاش العالمي للنمو الاقتصادي والتجارة. وهكذا فإن المرحلة الحادة من مراحل الأزمة قد انقضت. غير أنه ينبغي تصميم استراتيجيات الخروج من الأزمة تصميماً دقيقاً. وعلاوة على ذلك، ظل الانتعاش هشاً ومتناثراً (أو متقطعاً) على عدد قليل من البلدان ولم يحدث على نطاق واسع. لذلك فإنه من الضروري تجديد الالتزام المشترك بتعزيز البيئة الممكنة للتجارة الدولية، وتسريع عجلة التقدم في اتجاه النمو والتنمية والازدهار على نحو شامل. وفي هذا الصدد، أكدت وفود على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية وأوجه الاختلال العالمية، بما في ذلك الاختلال في مستويات التنمية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وعلى وجوب النظر في اتباع نهج إنمائية جديدة تكون شاملة ومنصفة ومؤاتية اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً. وأما التجارة، التي لم تكن مصدراً من مصادر الأزمة، فتعتبر مفتاحاً للانتعاش والنمو والتنمية في فترة ما بعد الأزمة. والتجارة أيضاً محرك لإيجاد فرص العمل والحد من الفقر. ومن الضروري أن تتعاون البلدان على إيجاد تدفقات تجارية جديدة وفرص مجدية لإيجاد الأسواق.

٢٢- ولاحظ بعض الوفود أنه ليس لدى جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، القدرة المالية على تمويل التجارة تمويلاً كبيراً أو على إنفاق مبالغ كبيرة لتقديم حوافز ضريبية. وإضافة إلى ذلك، فإن بعض الاقتصادات الأضعف من غيرها، مثل اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية، أشد من غيرها تعرضاً لآثار الأزمة. لذلك، فإن تعزيز الدعم الدولي الذي يقدم إلى تلك البلدان مهم في مساعدتها على الانتعاش وبناء قدرتها على التعافي الاقتصادي. وفي هذا الصدد، شددت عدة وفود على ضرورة زيادة كمية المساعدة الإنمائية الرسمية ونوعيتها، بما في ذلك المعونة من أجل التجارة والإطار المتكامل المعزز. وأحد الأمثلة الملموسة التي ذُكرت آلية الاتحاد الأوروبي المخصصة المعروفة باسم (V-Flex) (Vulnerability Flex) لتعبئة الموارد دعماً لأشد الاقتصادات ضعفاً في دول مجموعة أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ.

٢٣- وفي أثناء تبادل التجارب في المعالجة الفعالة للأزمة العالمية، اقترحت وفود الاستراتيجيات والتدابير التالية باعتبارها استراتيجيات وتدابير ناجحة في التصدي للأزمة

ويمكن أن تحصّن الاقتصادات من أزمات تنشأ في المستقبل: (أ) حفز الطلب المحلي والحفاظ على استقرار الطلب الخارجي؛ (ب) وتوفير شبكات للضمان الاجتماعي؛ (ج) وتعزيز الطلب المحلي؛ (د) وتشجيع وضع استراتيجيات متكاملة وذات وجهة إنمائية في عملية التحول الهيكلي؛ (هـ) وتحديث الهياكل الأساسية؛ (و) وتعزيز تطوير القدرة الإنتاجية المرتبطة بالتجارة؛ (ز) وتعزيز تنمية قطاع السلع الأساسية، لا سيّما في الزراعة لأغراض الأمن الغذائي؛ (ح) ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بوسائل منها تقديم التسهيلات الائتمانية والحوافز النقدية؛ (ط) وتنمية رأس المال البشري والتطوير التكنولوجي؛ (ي) وتعزيز تدابير التجارة والاستثمار المؤاتية للبيئة والتي يتدنى فيها استخدام الكربون؛ (ك) وتعزيز التجارة بين بلدان الجنوب والتجارة الإقليمية، والتعاون المالي والنقدي (كما في اتفاق مبادرة شاي ماي لإشراك أطراف متعددة) كعنصر مكمل للتعاون بين الشمال والجنوب؛ (ل) ووضع سياسات مالية تحوُّطية؛ (م) وإصلاح النظم المالية بطرق منها تعزيز الإشراف على البنوك؛ (ن) وتعزيز دور البنوك الإنمائية؛ (س) ووضع وتنفيذ سياسات تجارية مشجعة للأعمال التجارية ولإيجاد فرص العمل، والمؤاتية للفقراء. وفي حالة أقل البلدان نمواً، توجد حاجة إلى جيل جديد من سياسات التجارة والسياسات المتصلة بالتجارة من أجل تعميق التنمية الصناعية والزراعية والخدماتية والاستثمارية والتكنولوجية. وأشارت وفود كثيرة إلى أهمية قيام الدولة بدور فعال وأهمية وجود مجال للسياسة العامة الوطنية. ولا يوجد نهج واحد مناسب لجميع البلدان، وعلى كل بلد أن يضع سياساته الخاصة به.

٢٤- وشددت وفود كثيرة على أهمية إبقاء الأسواق مفتوحة والحفاظ على تدفق التجارة والاستثمارات العالمية، وعلى أهمية تجنب الحمائية والحواجز غير التعريفية، وإلغاء السياسات التي تشوّه التجارة، وتوفير التمويل للتجارة. وأما مخططات التجارة التفضيلية، مثل مخططات الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الحصص لأقل البلدان نمواً، فقد تحسّن فرص الدخول إلى الأسواق. وشددت معظم الوفود على الدور الحاسم الذي يؤديه نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالقوة في احتواء الحمائية، وشددت لذلك على أهمية اختتام مفاوضات جولة الدوحة بنتائج ذات وجهة إنمائية. وأما الوفاء بالالتزام الوارد في إعلان الألفية وتحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية بإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح، والإنصاف، ومراعاة القواعد، والقابلية للتنبؤ، وعدم التمييز، وبإدماج البلدان النامية في هذا النظام على نحو فعال، فلا يزال يشكل واحداً من التحديات الرئيسية. وأشار بعض الوفود إلى أنه من المهم أيضاً تيسير وتحسين انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية. غير أن البلدان النامية التي تسعى للانضمام إليها كثيراً ما تواجه شروط انضمام تتجاوز مستواها الإنمائي وشروط الاتفاقات القائمة في منظمة التجارة العالمية. وأما انضمام أقل البلدان نمواً فينبغي الإسراع فيه من خلال تيسير إجراءات الانضمام وتبسيطها.

٢٥- وأشارت وفود كثيرة إلى أهمية تعزيز التنسيق والتعاون الدوليين في معالجة أوجه الاختلال في الاقتصاد الكلي وفي التجارة على الصعيد العالمي، وتشجيع مزيد من الاتساق

بين النظم الدولية التجارية والمالية والنقدية. وشددت بعض الوفود على وجوب إجراء إصلاحات عميقة في المؤسسات المتعددة الأطراف وفي البنوك الإنمائية لضمان إدارة مالية واقتصادية شاملة ومنصفة.

٢٦- وأعربت جميع الوفود عن رأيها بأن قطاع الخدمات، وبخاصة خدمات الهياكل الأساسية، مهم بالنسبة للقدرة التنافسية وإيجاد فرص العمل، وضمان الحصول على الخدمات الأساسية، لا سيما للفقراء، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها تخفيف حدة الفقر. وفي إمكان قطاع الخدمات أيضاً أن يساعد على تعزيز الانتعاش الاقتصادي وتعزيز القدرة على التعافي الاقتصادي. ومن المهم وجود أطر مناسبة في مجال السياسة العامة والأطر التنظيمية والمؤسسية لضمان سلامة قطاعات الخدمات واستدامتها. وقد أبرزت الأزمة المالية بخاصة الحاجة إلى تعزيز الأطر التنظيمية والتحوطية في القطاع المالي. وأبرزت عدة وفود أهمية عمليات استعراض السياسات الوطنية في مجال الخدمات التي أُحرقت لفائدة بعض البلدان النامية بدعم من الأونكتاد، ودعت هذه الوفود إلى تكرار عمليات الاستعراض هذه في بلدان أخرى. ودعت وفود عديدة إلى تعزيز أعمال الأونكتاد في مجال الخدمات والتجارة والتنمية.

٢٧- وأشار بعض الوفود إلى وجوب تحسين الهياكل الأساسية للنقل وتيسير التجارة والتصدي لمشاكل المرور العابر في البلدان النامية كهي تسير التجارة فيها سيراً تنافسياً، لا سيما في أقل البلدان نمواً وفي البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر. وشجعت هذه الوفود الأونكتاد أيضاً على مواصلة تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية غير الساحلية وبناء قدراتها في مجال النقل وتيسير التجارة.

٢٨- واتفقت جميع الوفود على أن السياحة يمكن أن تحفز نمواً اقتصادياً عريض القاعدة، وأن تنشئ فرص عمل، وتؤدي إلى منافع إنمائية. واعتُبرت التجارة في خدمات السياحة مصدراً رئيسياً من مصادر الدخل في العديد من البلدان النامية. وللسياحة صلات خاصة بالبيئة والمجتمع بسبب اعتمادها على نوعية البيئة، والتميز الثقافي، والتفاعل الاجتماعي، والأمن. وإن وجود استراتيجيات وسياسات سياحية فعالة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وآلية تنظيمية وتنفيذية، ومؤسسات مكرّسة للسياحة أمر ضروري لتعزيز الروابط الاقتصادية، والحد من التسرب، وتعظيم المكاسب، وتقليل الآثار السلبية على البيئة والمجتمع إلى أدنى حد ممكن. ومن العوامل الحاسمة وضع استراتيجيات وطنية للسياحة، تشمل السياسات التجارية وتحفيز المفاولة، واجتذاب الاستثمار. ويمكن أن يؤدي تشجيع التعاون والتجارة على المستوى الإقليمي في قطاع السياحة إلى تعزيز تحقيق المكاسب المتوقعة.

٢٩- وأبرزت الوفود الدور الهام الذي تؤديه لجنة التجارة والتنمية وقيامها في الوقت المناسب بمناقشة القضايا التجارية المعاصرة مثل الأزمة العالمية وسبل التغلب عليها. وأثنت الوفود أيضاً على الأعمال الفنية ذات النوعية الجيدة التي تضطلع بها أمانة الأونكتاد في مجال التجارة والتنمية، وأعربت عن تقديرها لمذكرات الأمانة بشأن الاستراتيجيات التجارية

والإنمائية الناجحة للتخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، ولمذكراتها بشأن مساهمة السياحة في التنمية التي قدمت تحليلات شاملة وتوصيات في مجال السياسة العامة تناولت مسائل بالغة الأهمية لفترة ما بعد الأزمة.

## باء - تقارير اجتماعات الخبراء

### ١- اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية (البند ٣(أ)١ من جدول الأعمال)

٣٠- أحاطت اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية عن أعمال دورته الثانية (TD/B/C.I/MEM.2/11)، الذي قدّمته نائبة الرئيس - المقررة، السيدة رينا سوبمارنو (إندونيسيا).

### ٢- اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي (البند ٣(أ)٢ من جدول الأعمال)

٣١- أحاطت اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي عن دورته الثانية (TD/B/C.I/MEM.3/6)، الذي قدّمه رئيس الاجتماع، السيد شيتساكا شيبازيوا (زمبابوي).

### ٣- اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي (البند ٣(أ)٣ من جدول الأعمال)

٣٢- أحاطت اللجنة علماً بتقرير الدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي (TD/B/C.II/MEM.2/6)، الذي قدّمته نائبة الرئيس - المقررة، السيدة روانتي آرياراتني (سري لانكا).

### ٤- تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تيسير النقل والتجارة (البند ٣(أ)٤ من جدول الأعمال)

٣٣- أحاطت اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تيسير النقل والتجارة في دورته الثانية (TD/B/C.I/MEM.1/6)، الذي قدّمه المقرر، السيد ستيفن فيفريبي (منظمة دول شرق البحر الكاريبي).

- ٥- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بقوانين وسياسات المنافسة  
(البند ٣(ب) من جدول الأعمال)
- ٣٤- أحاطت اللجنة علماً بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بقوانين وسياسات المنافسة عن أعمال دورته العاشرة (TD/B/C.I/CLP/6)، الذي قدّمته الأمانة.
- ٦- اجتماع الخبراء المعنى بالتكنولوجيات الخضراء المتجددة كحلول للطاقة من أجل التنمية الريفية  
(البند ٣(ج) '١' من جدول الأعمال)
- ٣٥- أحاطت اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المعنى بالتكنولوجيات الخضراء والمتجددة كحلول للطاقة من أجل التنمية الريفية (TD/B/C.I/EM.3/3)، الذي قدمه نائب الرئيس - والمقرر، السيد فولفغانغ ريشنهوفر (ألمانيا).
- ٧- اجتماع الخبراء المعنى بمساهمة الموارد الخارجية واستخدامها الفعال من أجل التنمية، ولا سيما لبناء القدرات الإنتاجية  
(البند ٣(ج) '٢' من جدول الأعمال)
- ٣٦- أحاطت اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المعنى بمساهمة الموارد الخارجية واستخدامها الفعال من أجل التنمية، ولا سيما لبناء القدرات الإنتاجية (TD/B/C.II/EM.1/3)، الذي قدّمه رئيس الاجتماع، السيد موريسيو ألفريدو بيريز زييدا (هندوراس).
- جيم - استراتيجيات التجارة والتنمية الناجحة من أجل التخفيف من تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية  
(البند ٤ من جدول الأعمال)
- ٣٧- عرضت الأمانة مذكرتها المعنونة "استراتيجيات التجارة والتنمية الناجحة من أجل التخفيف من تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية" (TD/B/C.I/7). وقد جاء في المذكرة أن العسر الاقتصادي الشديد الناجم عن الأزمة العالمية خلق "أزمة إنمائية" في البلدان النامية، كما يتبين من عدد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المتردية، ومن بينها معدلات الفقر والبطالة والجوع وسوء التغذية المرتفعة والمتصاعدة، والتدهور البيئي. وشمل تراجع التجارة العالمية وما أعقبه من انتعاش جميع القطاعات الاقتصادية وكانت الاتجاهات العامة متشابهة في مجالي التجارة في السلع والخدمات. وتناقصت التحويلات المالية بنسبة ٦ في المائة إلى مبلغ قدره ٣١٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، الأمر الذي أثر سلباً في آفاق نمو البلدان النامية التي

تعتمد على هذه التدفقات. وتشير البيانات الأولية إلى أن التجارة العالمية ستتنمو في عام ٢٠١٠، بيد أن الانتعاش الناشئ أخذ يظهر من الآن بعض علامات تباطؤ.

٣٨- ويسرّ مداولات لجنة التجارة والتنمية في إطار البند ٤ من جدول الأعمال فريقاً رفيع المستوى، أشرف عليه الأمين العام للأونكتاد. وتألّف الفريق من: (أ) "السيدة مونيكا نسانزاباغوانا، وزيرة التجارة والصناعة في رواندا؛ (ب) والسيدة فينيسيا سيبوداندي، سفيرة رواندا؛ (ج) والسيد روبرتو آزيفيدو، سفير البرازيل؛ (د) والسيد سيزار أ. هيدالغو، من معهد كينيدي بجامعة هارفارد ومركز هارفارد للتنمية الدولية؛ (هـ) والسيد دارلنغتون موابي، سفير زامبيا.

٣٩- واتفق المشاركون على أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التي نشأت في البلدان المتقدمة ونجحت عن اختلالات في التوازن العالمي، قد أثرت في جميع البلدان، بيد أنها أثرت بصفة خاصة في البلدان النامية. وأشار المشاركون إلى أن السبب الجذري للأزمة يعود إلى تفاوت خطير في مستويات التنمية بين الشمال والجنوب، يتجلى في مشاكل هيكلية مثل التفاوت في توزيع الثروة على الصعيد العالمي، والتفاوت في حيازة الموارد واستهلاكها، والتفاوت في النظام التجاري والمالي والنقدي الدولي. لكن التأثير اختلف من بلد إلى آخر. ذلك أن تأثير الأزمة في البلدان النامية تمثل على الخصوص في تقلص الصادرات والعمالة في جميع القطاعات، فضلاً عن تدي فرص العمل المتاحة للعمال المهاجرين، وتناقص تحويلاتهم المالية. وكان من بين أشد البلدان تأثراً تلك التي تعتمد على السلع الأساسية والتي تأثرت تأثراً بالغاً بالانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية. ففي زامبيا، وهو بلد يعتمد على سلعة أساسية واحدة، أدى تدني أسعار النحاس إلى انخفاض عائدات الحكومة، فاضطرت الحكومة إلى خفض نفقاتها في المجال الاجتماعي، بما في ذلك التعليم، فسايرت بذلك التقلبات الدورية. وأدى ذلك أيضاً إلى ارتفاع نسبة البطالة. ونقضت الأزمة المكتسبات التي تحققت بعد جهد جهيد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأثبت ذلك الحاجة إلى زيادة الربط المباشر للتجارة وتحرير التجارة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخلق فرص عمل، للتخفيف من حدة الفقر.

٤٠- وشدد المشاركون على ضرورة توخي الحذر إزاء الانتعاش الناشئ. فبينما ظهرت مؤشرات على حدوث انتعاش اقتصادي، لم ترافقها مؤشرات على حدوث "انتعاش بشري"، حيث ظلت البطالة مرتفعة بصفة استثنائية وتضاءل رخاء الأسر المعيشية. فطرح، بعد ذلك، السؤال: كيف يتحقق انتعاش قوي ومستدام والبلدان في حاجة متزايدة إلى زيادة التمويل العام على خلفية ارتفاع المديونية ونقص الاستثمار الخاص، وكيف يُعالج، في الوقت نفسه، تضائل أثر البرامج الحافزة الاستثنائية وينظر في استراتيجيات الخروج من الأزمة.

٤١- وشدد العديد من المشاركين على أن البلدان النامية، بما فيها بعض أقل البلدان نمواً، أثبتت قدرة جيدة على المرونة وكان أداءها أفضل من متوسط النمو العالمي حيث كانت

الاقتصادات "الناشئة" ذات الأسواق المحلية الكبيرة من بين أسرع البلدان انتعاشاً، وهي التي تترجم حالياً الانتعاش العالمي. ويمكن اعتبار ذلك تحولاً غير وجه عملية تعزيز النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث لم يعد العالم النامي على هامش آلية الإدارة الاقتصادية. ويُعزى هذا الأداء الإيجابي إلى نضج الإدارة الاقتصادية الكلية في هذه الاقتصادات، وحُسن الممارسات المالية وتنظيم المؤسسات المالية تنظيمًا مسؤولاً والدور النشط الذي تضطلع به الدولة. وتدخلت حكومات عديدة قبل الأزمة وأثناءها عن طريق مجموعة من الأدوات السياسية في أوقات مختلفة ومدد متفاوتة (فوراً، وعلى المدى القصير، وعلى المدى المتوسط، وعلى المدى الطويل)، وعلى أساس مؤقت ودائم.

٤٢- ولاحظ المشاركون أن الجهود الرئيسية أثناء الأزمة استهدفت الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي استناداً إلى الأسس الاقتصادية السليمة. وكان التدخل المؤقت الذي استهدف إتاحة السيولة ورأس المال، بما في ذلك قواعد الحيلة، حيويًا في العديد من الحالات في التصدي لهجرة رؤوس الأموال إلى الخارج وانحسار الائتمانات وانخفاض قيمة العملة. وحثت الإدارة المالية العامة السليمة، التي أدت إلى تكديس احتياطات من العملة الأجنبية، عدة اقتصادات هزّت خارجياً، بينما كانت معالجة السلطات النقدية لمعدلات الفائدة وشروط السيولة واحتياطات المصارف أساسية في الإبقاء على الخطوط الائتمانية والسيولة. وفي البرازيل، عندما عجز المصرف المركزي عن التصرف، قامت بذلك المصارف العامة بصفتها "المقرض قبل الأخير"، في الملاذ الأخير. وأثبتت قواعد الحيلة التي تتبعها القطاعات المصرفية فائدتها الجمة في منع الأزمة والتصدي لها. وساعد مصدر التمويل الخارجي المستقر نسبياً، كالتحويلات النقدية، على استدامة التوازن الخارجي في بنغلاديش.

٤٣- وأبرز عديد من المشاركين الأهمية القصوى التي اكتسبتها السياسات الكينيزية الضريبية والاقتصادية التوسعية المضادة للتقلبات الدورية، التي حافظت على استقرار الطلب المحلي الكلي، بوسائل منها إحداث تخفيضات ضريبية ونفقات مؤقتة، وتخفيض نسبة الفائدة. وبالنسبة إلى بلدان الفئات، مثل الصين، كان تشجيع الطلب المحلي أساسياً في إعادة التوازن للاقتصاد الكلي العالمي. ولجأت هذه الاقتصادات إلى سياسات شاملة ومتكاملة ترمي إلى (أ) تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي؛ (ب) وإنقاذ الوظائف؛ (ج) وتوسيع الطلب المحلي، وبخاصة القطاع الصناعي والاستهلاك؛ (د) وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ (هـ) وزيادة التمويل التجاري؛ (و) وبناء المؤسسات، الذي يشمل برامج تطوير الهياكل الأساسية بما في ذلك تطوير الهياكل الأساسية المادية والسكن. وركزت البرامج على زيادة العناية ببناء الهياكل الأساسية والخدمات ذات الصلة، بما في ذلك الصحة والتعليم والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل، والتي تعتبر حيوية بالنسبة لاكتساب القدرة التنافسية وللاستفادة من الخدمات الأساسية. وتمكن عدد كبير من البلدان النامية من تنفيذ هذه التدابير بفضل أوضاعها المالية المستقرة واحتياطياتها الدولية الكافية الناجمة عن تحسين إدارتها الاقتصادية على المدى الطويل. وبالنسبة إلى بعض البلدان الآسيوية، مثل إندونيسيا،

مكّنت الدروس المستفادة من الأزمة المالية الآسيوية لعام ١٩٩٧ وتطبيق تلك الدروس من تخفيف أثر الأزمة. بيد أن الطريقة المحددة لتنفيذ السياسات توقفت على مدى تطور المؤسسات في كل بلد.

٤٤ - وكانت إتاحة شبكات الأمان الاجتماعي أساسية للتقليل إلى أدنى حد ممكن من التكاليف الاجتماعية للأزمة، فضلاً عن منع الوفورات الاحتياطية وتعزيز الاستهلاك الخاص. وفي البرازيل، شملت هذه التدابير زيادة في الأجر الأدنى، وتحويل الدخل عن طريق منافع الضمان الاجتماعي، والتأمين على البطالة وبرنامج الدخل الأدنى والدعم العام. وفي الاتحاد الروسي، تمثلت الخاصية الرئيسية في حماية الفئات الضعيفة من السكان وإصلاح خطتي الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية.

٤٥ - وأعرب المشاركون عن القلق إزاء الدعم الذي يقدمه القطاع العام على نطاق واسع، بما في ذلك تدابير إنقاذ القطاع المالي والاشتراطات المرتبطة بالإفناق العام، التي يمكن أن تشوه شروط المنافسة العالمية، ولا سيما على حساب البلدان النامية التي لا تتوفر لديها قدرات مالية مقارنة.

٤٦ - وسلّم العديد من المشاركين بكون السياسة التجارية العامة تشكّل جزءاً هاماً من تدابير التخفيف من حدة الأزمة. ويتمثل الرد الأول في الإبقاء على الأسواق مفتوحة وعدم تقييد الاستثمار الخارجي أو عدم التمييز ضده أو الاعتماد على الحماية التجارية. فنظام التجارة المتعدد الأطراف القائم على القواعد وتحسين عملية الرصد أساسيان في هذا الصدد. وقد شرع بعض البلدان في وضع إطار سياساتي شامل للتجارة الوطنية من أجل تسخير إمكاناتها التجارية الكاملة. وبادرت رواندا، بدعم من الأونكتاد، إلى القيام بهذه العملية لبناء قاعدة اقتصادية متينة تستند إلى تنوع إنتاج السلع والخدمات الجيدة، وإلى الإسهام في تحقيق هدف إنمائي وطني والأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك التصدي للقيود المتعلقة بجانب العرض وتعزيز الاستراتيجية الوطنية للتصدير، والاستثمار في الهياكل الأساسية العامة، وإصلاح شبكات الطرق، والسياسة الصناعية العامة، إضافة إلى السياحة. وفي الصين، استمر تعزيز التصدير عن طريق تحسين التمويل التجاري، وتسهيل التخليص الجمركي وتيسير التجارة.

٤٧ - وركّز المشاركون على أن المزيد من الجهود تُبذل حالياً لتعزيز التنمية الصناعية، وبناء القدرات الإنتاجية وتنويعها، حتى تكون الاقتصادات أكثر مرونة وتُوضَع أسس النمو المستدام. وعلى سبيل المثال، قامت البرازيل بنفقات استثمارية قوية في إطار "برنامج تسريع النمو"، بما في ذلك من جانب المؤسسات التابعة للدولة، واعتمدت "سياسة صناعية جديدة" للنهوض بأنشطة استراتيجية، بغية تعزيز الصادرات والاستثمار والابتكار والبحث والتطوير، بما في ذلك عن طريق التخفيضات الضريبية واستحداث قدرات ائتمانية خاصة. وفي زامبيا، أُتخذت تدابير لتنويع الأسواق والمنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى وفي القطاعات غير

التقليدية، بوسائل منها مثلاً النهوض بالمناطق الاقتصادية، حيث برز تطوير الزراعة والسياحة وخدمات الهياكل الأساسية بصفة خاصة. وفي بنغلاديش، وُضعت خطوط ائتمانية لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومُنحت حوافز ضريبية لقطاع الملابس. وفي جمهورية كوريا، وبغية التحضير للنمو في المستقبل، أُتخذت أيضاً تدابير لتعزيز إعادة هيكلة الشركات وتحقيق نمو أكثر مراعاة للبيئة.

٤٨- وسلّم المشاركون بأن بناء القدرات الإنتاجية عملية معقدة. فقد أثبت البحث المقدم في الاجتماع أن إمكانية توسيع قطاعات الصادرات تتوقف بمرور الزمن على طبيعة هذه القطاعات وقوة الصلة العامة القائمة بين المنتجات، وأن مستوى قدرات اقتصاد ما وتعقيده (تنوع الأنشطة الاقتصادية) يُحدّد مستوى الدخل والتنمية. ويعني تنوع قطاعات الصادرات وقربها أن "حيز الإنتاج" قد يكون له أثر مضاعف إيجابي في القطاعات الأخرى، وهي عملية أساسية للتصنيع. وبناء على ذلك، يمكن لجهود التنسيق والشبكات التي تشمل جميع أصحاب المصلحة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لجمع القدرات على مر الزمن أن تؤدي إلى مستوى أعلى من التحول الهيكلي وإيجاد فرص على صعيد الاقتصاد ككل. وتطورت بلدان بفضل توفير تراكم القدرات التي يجري تنسيقها والتي برزت كوثبات قصيرة في حيز الإنتاج. وستتطلب التنمية مجموعة من السياسات والتدابير بما في ذلك القدرات على إنتاج مجموعة من المنتجات، وتطوير أنشطة اقتصادية مكّملة، والتعلم والاكتشاف وتبادل الخبرات بشأن إنتاج منتجات مختلفة والاتجار بها، وتنسيق التوريد، وتطوير شراكات عامة/خاصة، والتعلم من الشركاء الآخرين في الإطار الإقليمي لتصنيع منتجات مماثلة. وتنبع المكاسب التجارية من التعلّم ولا تتحقق من الكفاءة المكاسب التي يعاد توزيعها.

٤٩- وركّز بعض المشاركين على لزوم إعادة تشكيل الإدارة الاقتصادية العالمية لكي تعكس تطور الواقع الاقتصادي وإعلاء صوت البلدان النامية. وعند إعادة التشكيل هذه، ثمة حاجة ملحة إلى إصلاح اللوائح المالية الدولية وتعزيز اللوائح الدولية. ومن شأن ذلك أن يزيد من الاتساق مع نظام التجارة القائم على القواعد. ويعتبر بروز مجموعة الـ ٢٠ أمراً هاماً في تعزيز تنسيق السياسات.

٥٠- ورأى المشاركون أن التجارة الدولية لا تزال تؤدّي دوراً رئيسياً في تخطّي الأزمة. وأعربوا عن القلق إزاء عدم تحقيق تقدم في جولة الدوحة. ورأوا أن الوقت قد حان لإبرام صفقة تعود بنتائج مبكرة لصالح بعض أقل البلدان نمواً، على أن تشمل هذه الصفقة دخول السوق بإعفاء جمركي وإعفاء من نظام الحصص. ورأوا كذلك أنه من المهم تيسير عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أمام البلدان التي هي بصدد القيام بذلك. واعتبروا أن زيادة المعونة لدعم التجارة أمر هام في بناء القدرات التنافسية والإنتاجية.

٥١- ورأى المشاركون كذلك أن التعاون بين بلدان الجنوب مفيد في تعزيز التجارة وتطوير الهياكل الأساسية والمساعدة الإنمائية والتخفيف من عبء الدين. فقد عززت الصين

وجمهورية كوريا، على سبيل المثال، مساعدهما الإنمائية للبلدان النامية الأخرى. وبإمكان نجاح الجولة الثالثة من مفاوضات النظام العالمي للأفضليات التجارية في أعقاب الاتفاق الأساسي المتعلق بأساليب الوصول إلى الأسواق المعتمد في كانون الأول/ديسمبر الماضي أن يزيد من حفز التجارة المتنامية بسرعة بين بلدان الجنوب.

٥٢ - وهناك حاجة إلى إيجاد تدابير ومبادرات محددة وقابلة للتنفيذ تشمل استراتيجيات صناعية استباقية لتنويع القدرات التجارية للبلدان النامية، وتوسيع نطاق الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة إمدادات الخدمات في الأسواق الوطنية والدولية وتعزيز السياسات والاستثمار في الهياكل الأساسية، وتشجيع القدرة التنافسية على المدى الطويل، والإنتاج ذي القيمة العالية الموجه إلى التصدير.

٥٣ - وأعرب المشاركون عن تقديرهم للعمل التحليلي الذي يقوم به الأونكتاد، بما في ذلك العمل المتعلق بالاستراتيجيات الناجحة للتخفيف من حدة الأزمة، وأكدوا مجدداً أن الأونكتاد اضطلع بدور حافز وهام في تقييم وبناء توافق آراء بشأن المسارات الجديدة المحتملة في مجالي التجارة والنمو، بما في ذلك من منظور أوضاع بلدان مختلفة مثل أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، والبلدان الأفريقية، والدول العربية، والاقتصادات الصغيرة والضعيفة. وبإمكان الأونكتاد أن يقوم بمزيد من البحوث من أجل توليف التجارب القطرية، بما في ذلك التدابير اللازمة لبناء القدرات الوطنية وتنويع الاقتصادات، وآثارها المترتبة في السياسات على الاستراتيجيات الإنمائية الجديدة وفي نظام التجارة الدولية. ويمكن للبحوث التي يجريها الأونكتاد بشأن الأزمة أن تركز أيضاً على الآثار المترتبة على الأزمة في السياسات واستراتيجيات التخفيف من حدتها في مجالي التجارة والاستثمار، بما في ذلك المشاكل والاختلالات التي طال أمدها. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يواصل دعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى استعراض أطر السياسات التجارية والإنمائية وصياغتها، بما في ذلك الأطر المتعلقة بالخدمات، ومساعدة البلدان النامية على المشاركة المفيدة في النظام التجاري الدولي، وفي التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وفقاً لمستواها الإنمائي. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يواصل دعم البلدان في بناء قدرات في مجالي النقل وتيسير التجارة.

## دال - مساهمة السياحة في التجارة والتنمية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٥٤ - عرضت الأمانة مذكرتها المعنونة "مساهمة السياحة في التجارة والتنمية" (TD/B/C.I/8) وسلطت الضوء على استنتاجاتها الرئيسية. فقد شهد قطاع السياحة العالمية توسعاً وتنوعاً جعل منه واحداً من أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً. ويبلغ رقم أعمال هذا القطاع حالياً ٣ مليارات دولار يومياً ويعود بالفائدة على جميع البلدان. ويتطلب النجاح في

تطوير السياحة مواجهة التحديات الاقتصادية وتعزيز المسؤولية الاجتماعية وتشجيع التحول إلى الاقتصاد الأخضر لضمان الاستدامة على المدى الطويل. وتمثل السياحة في البلدان النامية أكبر صادراتها من حيث الخدمات، إذ تستأثر بنسبة ٧ في المائة من صادراتها من السلع والخدمات وبنسبة ٤٥ في المائة من صادراتها من الخدمات التجارية. وفي أقل البلدان نمواً وحدها، بلغ هذان الرقمان مستوى أعلى هو ٩ و ٦٥ في المائة على التوالي. وكانت السياحة عاملاً رئيسياً في خروج بعض البلدان من وضع أقل البلدان نمواً. وتنشئ السياحة وأنشطة دعم السياحة نسبة عالية من فرص العمل (٢٢٠ مليون فرصة عمل تمثل ٨ في المائة من العمالة)، بما في ذلك للفقراء والنساء والشباب. ويمكن أن يساعد هذا القطاع على التخفيف من حدة البطالة الناشئة عن الأزمة. وقد أحدثت الأزمة المالية العالمية تحولاً حاداً في نمو السياحة، إذ تراجع عدد الوافدين الدوليين بما نسبته ٤ في المائة. وعادت السياحة إلى النمو في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو بنسبة ٤ في المائة سنوياً في عدد الوافدين الدوليين ليلعب ١,٦ مليار في عام ٢٠٢٠.

٥٥- ويسر مداولات اللجنة فريقاً رفيع المستوى وتلاها نقاش تفاعلي، أداره نائب الأمين العام للأونكتاد. وضم الفريق كلا من (أ) السيد مارسيو فافيا لوكا دي باولا، المدير التنفيذي للعلاقات الخارجية والشراكات، في منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة؛ (ب) والسيد بكير تموسين سايار، رئيس إدارة العلاقات الخارجية والتنسيق مع الاتحاد الأوروبي، في وزارة الثقافة والسياحة التركية؛ (ج) والسيد دينيش بهاتاراي، سفير نيبال لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى؛ (د) والسيد رونالد سابوريو، سفير كوستاريكا لدى منظمة التجارة العالمية.

٥٦- وتعزز النقاش بالمذكرة المقدمة من أمانة الأونكتاد TD/B/C.I/8 بعنوان "مساهمة السياحة في التجارة والتنمية". وأثنى على المذكرة لأنها حللت بطريقة ممتازة (أ) أهمية هذا القطاع بالنسبة إلى بلدان عديدة، بما في ذلك البلدان النامية وأقل البلدان نمواً؛ (ب) واتجاهات تنمية السياحة ونجاحاتها وتحدياتها في الآونة الأخيرة؛ (ج) وآثار الأزمة على هذا القطاع. وتناول النقاش مساهمة السياحة في التجارة والتنمية واستراتيجيات معالجة تأثير الأزمة المالية والاقتصادية على هذا القطاع نظراً لدوره الرئيسي في مجال التنمية الاقتصادية، وتوليد فرص العمل، وزيادة إيرادات القطع الأجنبي، والتحويلات والحد من الفقر.

٥٧- ولوحظ أن السياحة هي أحد القطاعات الأسرع نمواً وأنه يمكن لجميع البلدان من كافة المستويات الاستفادة من هذا القطاع. وعلى الصعيد العالمي، تجاوزت مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٥ في المائة ونما رقم أعمالها السنوي بوتيرة أسرع من الناتج المحلي الإجمالي. وفي معظم البلدان، تمثل السياحة أحد مصادر إيرادات التصدير الخمسة الأولى، وهي أول تلك المصادر في العديد من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وقد مثل نمو السياحة في العالم عنصراً رئيسياً في نمو تجارة الخدمات. ويبلغ حجم أعمال السياحة

حالياً ١,١ تريليون دولار (ما يمثل ٣٠ في المائة من صادرات الخدمات في جميع أنحاء العالم) ويمكن لجميع البلدان من كافة مستويات التنمية الاستفادة منها. وبينما حقق القطاع منافع إيجابية عديدة للبلدان، فإن إدارته بطريقة مستدامة طرحت أيضاً تحديات كبيرة لها. فالنجاح في تنمية السياحة يتطلب مواجهة التحديات الاقتصادية، كما يتطلب تعزيز المسؤولية الاجتماعية وتشجيع التحول إلى الاقتصاد الأخضر لضمان الاستدامة على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، ينبغي للبلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على السياحة أن تضع في اعتبارها أن التدفقات السياحية تبقى عرضة، بدرجة عالية، للصدمات الخارجية. ويمكن على الأرجح اعتبار العام الماضي من الأعوام التي طرحت أكبر التحديات في تاريخ السياحة. فبالإضافة إلى الأزمة المالية والاقتصادية، أثر الخوف من انتشار فيروس الإنفلونزا H1N1 والاضطرابات التي شهدتها حركة النقل الجوي مؤخراً بسبب ثوران البركان الآيسلندي تأثيراً كبيراً على هذا القطاع. وأشارت تقديرات منظمة السياحة العالمية إلى أن إغلاق المطارات لمدة خمسة أيام أثار تأثيراً سلبياً بنسبة ٠,٣ في المائة على أعداد الوافدين الدوليين عام ٢٠١٠.

٥٨- واعتباراً من عام ٢٠٠٨، أثرت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية سلباً على قطاع السياحة مع تضرر منطقتي أوروبا والشرق الأوسط تضرراً شديداً بصورة خاصة. فقد تراجع عدد الوافدين بنسبة ٤,٣ في المائة، وعائدات السياحة بنسبة ٥,٨ في المائة والصادرات بنسبة ٦ في المائة. ومع ذلك، يجب النظر إلى ذلك في سياق النمو المطرد للقطاع منذ الخمسينيات. وفي العديد من الوجهات، تضررت السياحة الداخلية بقدر أقل، مما أتاح لبعض البلدان التعويض جزئياً عن الخسائر الناجمة عن انخفاض الطلب الدولي. فالحكومة الصينية، على سبيل المثال، تحولت سريعاً نحو تشجيع السياحة الداخلية عن طريق تخفيض الوعي والحماس السياحيين من خلال حملة وطنية قوية تميزت بـ "أسبوع الترويج للسياحة" في ١٨٦ مدينة. وأكدت البيانات التي جمعتها منظمة السياحة العالمية أن السياحة عادت إلى النمو في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩، ومن المتوقع أن يتواصل النمو في عام ٢٠١٠. وارتفع عدد السياح الوافدين في أول شهرين من عام ٢٠١٠ بنسبة ٧ في المائة. ومع ذلك، فإن ثمة ما يبرر التفاؤل الحذر في هذا الصدد فيما يتعلق بعام ٢٠١٠.

٥٩- ولوحظ اتجاه مشجع في الأداء القوي للسياحة في السنوات الأخيرة وهو أن البلدان النامية سجلت أكبر نمو في عدد الوافدين، مستأثرة بحوالي ٤٠ في المائة من مجموع السياح الدوليين الوافدين. ولم تقتصر التطورات الإيجابية على ظهور وجهات ومصادر سياحية جديدة، بل شملت أيضاً تطوير منتجات سياحية جديدة وتحسين الوصول إلى الوجهات السياحية. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام ٢٠٢٠ سيصل عدد السياح الدوليين إلى ١,٦ مليار. وعلى الصعيد الدولي، قد تساعد اتفاقات التجارة والتعاون على تعزيز السياحة داخل الأقاليم وفيما بينها، ولا سيما فيما بين البلدان النامية. وشدد على أهمية السياحة فيما بين الأقاليم وأشار إلى أن السياحة بين بلدان الجنوب تمثل قناة هامة لنمو وتنمية قطاعات السياحة في البلدان النامية مستقبلاً. وعلى سبيل المثال، اعتُبر بروز الهند والصين كمحركين للنمو،

وهما تشكلا ٤٠ في المائة من سكان العالم، مصدرا لإمكانات هائلة في مجال صناعة السياحة في نيبال المجاورة. وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً على وجه الخصوص، اعتُبر قطاع السياحة عاملاً حاسماً في دعم خروجها من وضع أقل البلدان نمواً. وحظي استعراض سياسات الخدمات الوطنية في مجال السياحة في نيبال بالتقدير، وتلقى الأونكتاد طلباً للمساعدة في تنفيذ خطة عملها بدعم من المانحين.

٦٠- ومن دواعي القلق البالغ التي لا تزال قائمة فيما يتعلق بالانتعاش الذي بدأ على ما يبدو، أن هذا الانتعاش لم يكن، في العديد من الأماكن، مصحوباً بفرص عمل جديدة. وبالنظر إلى دور قطاع السياحة كمصدر رئيسي لفرص العمل المدرة للدخل - خلقت السياحة والأنشطة الداعمة للسياحة نسبة عالية من فرص العمل على جميع مستويات المهارات - ينبغي أن يولي واضعو السياسات اهتماماً خاصاً لهذا المجال، بما في ذلك ما يتصل بالوظائف اللائقة. كما تمثل فرص ممارسة المهن الحرة وتنظيم المشاريع مجموعة واسعة من فرص العمل هذه.

٦١- ويظل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مطلباً هاماً للقطاع السياحي في البلدان ذات الموارد المحلية المحدودة. وثمة حاجة إلى الاستثمار في المرافق الأساسية، مثل الفنادق والمطاعم ومرافق الترفيه، إضافة إلى الهياكل الأساسية المادية الداعمة والخدمات الأساسية. بيد أن التصورات الشائعة التي تفيد بأن حصة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية تصب في قطاع السياحة وأن الاستثمار الأجنبي يهيمن على الصناعات السياحية في هذه البلدان تصورات تفتقر أساساً إلى الصحة. وعلى العكس من ذلك، تبين أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع السياحة في البلدان النامية لا تمثل سوى نحو ١٠ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

٦٢- وعلى الرغم من الاتجاهات الإيجابية الكثيرة التي تم تحديدها، لا تزال البلدان النامية تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة في حني أقصى قدر من المكاسب من صناعاتها السياحية الوطنية، ومن هذه التحديات ضرورة تقوية الروابط الضعيفة فيما بين القطاعات، وهو ما يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في تقليص ما يضيع من إيرادات. ويستطيع قطاع السياحة، بفضل سلسلة إمدادات كبيرة ومتنوعة، أن يؤثر إيجابياً في العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يوجد أثراً مضاعفاً يولد طائفة واسعة من الفوائد الاقتصادية العريضة القاعدة على الصعيد الوطني، وكذا فرص العمل وتقلص الفقر على المستوى المحلي. ولا سبيل إلى تحقيق هذه الفوائد بدون وجود روابط سياحية قوية.

٦٣- وهناك عدة تحديات تنبغي مواجهتها على الصعيد الوطني لتحسين أداء قطاع الخدمات السياحية. ويتطلب التصدي لتلك التحديات ضمان وجود استراتيجيات وطنية فعالة تشمل الأطر السياساتية والتنظيمية والمؤسسية القائمة إضافة إلى حوافز كافية لحفز القدرة على التوريد في الأسواق الوطنية. ولا يزال إدراج السياحة في جداول الأعمال الوطنية

والدولية يشكل تحدياً، بسبب جملة أمور منها تنوع صناعة السياحة وتجزؤها بقدر كبير، مما يجعل اتخاذ إجراءات منسقة على نطاق الصناعة كلها أمراً صعب التحقيق. وينبغي أن تشارك الجهات المعنية بالقطاع السياحي على نحو أفضل في عمليات صنع القرار التي تؤثر على صناعة السياحة أيما تأثير، مثل التشغيل والتخطيط والاستثمار والنقل والضرائب والتأثيرات والتنمية. وثمة حاجة إلى إدراج تعميم السياحة في برامج التخفيف من حدة الفقر لأن هناك من يرى أن التخفيف من حدة الفقر ينبغي أن يصبح محورا رئيسيا في مبادرات التنمية السياحية.

٦٤- ووصف عدة مشاركين السياسات التي نفذوها في العقود الماضية للاستفادة من المقومات الثقافية والفنية لبلداتهم، ومن حياتها البرية ومناظرها الطبيعية ومناخها. ومن بين الاستراتيجيات والاستجابات المتعلقة بالسياسات للاستفادة إلى أقصى حد من الآثار الإيجابية للسياحة على التنمية وتقليل آثارها السلبية إلى أدنى حد، هناك الاستراتيجيات والاستجابات الأكثر ذكراً وتشمل معالجة قضايا الاستدامة، وضمان تنوع المنتج السياحي، ومعالجة الممارسات المخلة بالمنافسة في مجال الأعمال التجارية، وتشجيع الحد من الفقر في أوساط الفئات السكانية الأشد فقراً التي لا تستفيد، في أغلب الأحيان، استفادة تلقائية من التنمية السياحية، وذلك بسبب حالات التسرب أساساً.

٦٥- وربما لا تزال حماية التراث البيئي والثقافي للبلدان تشكل هدفاً للسياسات حديث العهد نسبياً في بعض البلدان، لكن يجري استخدام أدوات جديدة مثل إجراء تقييمات الأثر البيئي على مشاريع الاستثمار السياحي وإيلاء اهتمام متزايد لبرامج التثقيف والتوعية البيئيين. وتمثل شهادة الاستدامة السياحية في كوستاريكا مثلاً على التدابير التي وُضعت لضمان استدامة القطاع على المدى الطويل. وتصنف هذه الشهادة الخدمات والشركات السياحية من خلال علامات تتراوح بين ١ و ٥ بحسب الطريقة التي تستخدم بها الموارد الطبيعية والاجتماعية (ويجري قياسها بمدى التفاعل بين الشركة والبيئة المحيطة بها، والإجراءات الداخلية للتخلص من النفايات وإدارتها، وتوفير الطاقة، وما إلى ذلك)، ومدى مشاركة المجتمعات المحلية، والقدرة التنافسية للشركات. واستفادت الشركات التي انضمت إلى هذا البرنامج من حوافز وضعها معهد السياحة الكوستاريكي، مما عزز بدوره صورة البلد كوجهة طبيعية أصيلة. ولوحظ أن القرارات المتعلقة بسياسات المحافظة على الطبيعة على المدى الطويل لا تعني بالضرورة زيادة في التكاليف أو فرصة ضائعة بل أثبتت أنها مصدر قيم للإيرادات.

٦٦- وأشار عدة مشاركين إلى أن سياسات بلدانهم الرامية إلى تعزيز تنوع منتجاتها السياحية تركز على قطاعات متخصصة مثل السياحة الطبية والروحية وطرق الطب الطبيعي، بما في ذلك ممارسة التمارين الرياضية واليوغا والتأمل؛ وأن السياحة الريفية تركز على التنمية الشاملة للجميع على مستوى المجتمع المحلي وعلى مقومات مثل التنوع الإثني والتراث الديني

والفولكلور. كما يتعلق التنوع السياحي بتحويل التركيز من الجهات الأصلية التقليدية إلى التركيز على البلدان الأقرب. وشدت رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، على سبيل المثال، على ضرورة تشجيع السياحة في المنطقة، بوصفها، في جملة أمور، أداة لتعارف أفضل بين المواطنين. وأشار أحد المشاركين إلى الدرجة العالية من التنافس بين الجهات السياحية التي تعرض منتجات مماثلة. ويشكل ذلك سبباً آخر للسعي نحو التنوع.

٦٧- واعتُبرت مكافحة الممارسات المخلة بالمنافسة في مجال الأعمال التجارية والتي تحد من تنمية قطاع السياحة من خلال زيادة تكاليف ممارسة الأعمال التجارية في البلد والإضرار بنوعية السلع والخدمات المحلية أمراً حاسماً. وثمة مجموعة أخرى من الاستراتيجيات الهامة التي ينبغي للبلدان النامية التركيز عليها وهي الاستراتيجيات التي تقلل الحاجة إلى السلع والخدمات المستوردة وترمي إلى تعزيز القوة التفاوضية لشركات الطيران وشركات تنظيم الرحلات والفنادق الأصغر أو المملوكة محلياً، فيما يتعلق بمفاوضاتها مع شركات تنظيم الرحلات ووكالات الأسفار الأجنبية الأكبر حجماً. وفي هذا الصدد، أُشير إلى أن الفوائد الكاملة للتنمية السياحية لن تتحقق في غياب وسائل نقل بحري وجوي فعالة وميسورة التكلفة، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٦٨- واختارت بعض البلدان، مثل تركيا، تقليص دور الدولة وزيادة دور القطاع الخاص في قيادة عملية التنمية السياحية. وبالرغم من أن الدولة لا تزال تقدم الدعم اللازم لنمو السياحة من خلال توفير الهياكل الأساسية والخدمات المتصلة بها، وتعزيز الأنظمة المحلية، وتوفير مرافق التدريب الوطنية، وتيسير الاستثمار المحلي الخاص، فقد شجعت بقوة على إنشاء منظمات مهنية في مجال السياحة بهدف زيادة نقل المهام التي تضطلع بها الدولة إلى القطاع الخاص. لكن الحكومة احتفظت بدور حاسم في التخطيط والترخيص ووضع معايير موحدة للمرافق السياحية والإشراف على عملياتها، فضلاً عن الترويج للمنتج السياحي التركي وتسويقه من خلال مكاتبها في الخارج.

٦٩- ويمكن مساعدة البلدان فيما تبذله من جهود من خلال مبادرات دولية مختلفة مثل خارطة طريق الانتعاش التي وضعتها منظمة السياحة العالمية عام ٢٠٠٨ لمعالجة الأزمة الاقتصادية العالمية وتشجيع السياحة باعتبارها وسيلة رئيسية لخلق فرص العمل والتحول نحو اقتصاد أخضر. وبالمثل، حددت منظمة السياحة العالمية، من خلال برنامجها للسياحة المستدامة من أجل القضاء على الفقر، ١٥٠ مشروعاً للتعاون التقني تأمل في تقديم المساعدة لها، تم وضع اللمسات الأخيرة على حوالي ٤٠ منها العام الماضي. وشمل برنامج السياحة المستدامة من أجل القضاء على الفقر سبع آليات لمكافحة الفقر من خلال السياحة تضمنت (أ) تشغيل الفقراء في المؤسسات السياحية؛ (ب) وقيام الفقراء بتوريد السلع والخدمات إلى شركات السياحة؛ (ج) والسماح للمجتمعات المحلية ببيع السلع والخدمات مباشرة إلى الزوار؛ (د) واستخدام عائدات الحكومة من أنشطة السياحة في مساعدة الفقراء؛ (هـ) وتقديم

شركات السياحة للرعاية الطوعية أو التبرعات لتمويل مبادرات الحد من الفقر؛ (و) والاستثمار في الهياكل الأساسية المتصلة بالسياحة مما يعود بالفائدة أيضاً على الأحياء الفقيرة. وشددت منظمة السياحة العالمية على أهمية العمل مع الأونكتاد لمواجهة التحديات المشتركة و"توحيد الأداء" بهدف ضمان مساهمة السياحة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإيجاد فرص عمل، والتخفيف من آثار تغير المناخ.

٧٠- ولعبت الجهات المانحة الفردية أيضاً دوراً نشطاً في مساعدة البلدان النامية على تطوير إمكاناتها السياحية، سواء بصورة فردية أو بالاشتراك مع منظمات دولية. فقد ساعدت اليابان، على سبيل المثال، في تنمية السياحة في أفريقيا من خلال مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية الذي تلقى الدعم من مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا التابع للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، والذي شارك فيه أصحاب المصلحة من جميع البلدان الأفريقية وشركائهم في التنمية. بما في ذلك بلدان آسيوية ودول مانحة ووكالات دولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والبرلمانات. وقد أصبح مؤتمر طوكيو إطاراً عالمياً رئيسياً للتعاون بين آسيا وأفريقيا على تعزيز التنمية في أفريقيا ووضع المؤتمر عام ٢٠٠٨ خطة عمل لمساعدة البلدان الأفريقية على التغلب على القيود في مجالات الأمن والضيافة والإدارة والهياكل الأساسية والبيئة من خلال البرامج التدريبية وتبادل المعارف.

٧١- وأعرب عن التقدير لعمل الأونكتاد المتعلق بالسياحة في إطار أركان عمله الثلاثة. وهي تشمل مبادرة السياحة الإلكترونية، وبرنامج التدريب من أجل التجارة، وبرنامج السياحة المستدامة في إطار مبادرة التجارة الأحيائية، والأنشطة الخاصة بأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، والسياحة والاستثمار في البلدان النامية غير الساحلية، واستعراضات السياسات الوطنية المتعلقة بالخدمات، مما ساعد في بناء القدرات الوطنية على دفع عجلة تنمية القطاعات الوطنية للخدمات، بما في ذلك قطاع الخدمات السياحية. وسلط المشاركون الضوء على عدد من المجالات التي يمكن فيها للأونكتاد - بما في ذلك بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية - إجراء المزيد من البحوث وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية لمساعدتها في جني أقصى ما يمكن من ثمار التنمية من السياحة.

٧٢- وأشار إلى أهمية الصلة بين الهجرة والعمال المهاجرين من جهة وقطاع السياحة من جهة أخرى، وإلى الحاجة إلى مواصلة بحث ومناقشة هذه الصلة في اجتماع الأونكتاد السنوي للخبراء الحكوميين الدوليين بشأن الهجرة والسياحة. كما أثنى عدة مندوبين على أمانة الأونكتاد لنشرها الوثيقة UNCTAD/DITC/TNCD/2009/2، "مساهمة المهاجرين في التنمية: روابط التجارة والاستثمار والتنمية"، وأعربوا عن رغبتهم في أن يواصل الأونكتاد تحليل هذه المسألة. واعتُبرت بحوث الأونكتاد عن الاستثمار في القطاع السياحي هامة في وضع برامج للسياحة في البلدان النامية. كما أُشير إلى إمكانية قيام الأونكتاد بدور في دعم وتعزيز التعاون السياحي الثنائي والإقليمي من خلال الحوار بين البلدان والمساعدة التقنية على الصعيد

الحكومي الدولي، مما يتيح للبلدان إقامة شراكات والتعلم من بعضها البعض. ويعد مجال السياسات والمؤسسات والقواعد والأنظمة ذات الصلة بالسياحة مجالاً خاصاً لتبادل الخبرات بين البلدان. وأخيراً، أُشيرَ إلى أن نتائج لجنة التجارة والتنمية يمكن أن توفر مدخلات لخطوة عمل مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً.

## هاء - تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة (البند ٦ من جدول الأعمال)

٧٣- قدمت الأمانة تقريرها المرحلي بشأن تنفيذ أحكام اتفاق أكرام المتعلقة بالقضايا الرئيسية في التجارة والتنمية (TD/B/C.I/9) مستعينة أيضاً بتقرير شعبة التجارة الدولية بالبضائع والخدمات والسلع الأساسية عن أنشطتها لعام ٢٠٠٩ (UNCTAD/DITC/2010/1).

٧٤- وركز عمل الشعبة على الأزمة العالمية في الغذاء والوقود والمالية والاقتصاد وكذلك على تغير المناخ وتأثيرها على آفاق التجارة والتنمية في البلدان النامية، وتدابير التخفيف والانتعاش الناجحة. كما دعمت وضع السياسات التجارية في البلدان النامية، بما في ذلك استعراضات السياسات الوطنية في مجال الخدمات وبناء القدرات الإنتاجية، بما في ذلك المنتجات المؤاتية للبيئة. وساهمت الشعبة في عدة أنشطة مشتركة بين الشعب، من قبيل الدورات المذكورة في الفقرة ١٦٦ وبرنامج التدريب من أجل التجارة والمعهد الإلكتروني.

٧٥- وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها لعمل الأونكتاد المتعلق بالتجارة والتنمية، وبخاصة المتعلق بالمفاوضات التجارية والنظام التجاري الدولي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وهو العمل الذي طُلبت زيادة دعم المانحين له. كما حرت الإشادة بالعمل المتعلق بالهجرة والتجارة والتنمية، وبخاصة اجتماع فريق الخبراء المخصص الذي عقد بشأن ذلك الموضوع ووثائق المعلومات الأساسية، وطُلب القيام بمزيد من العمل، بما في ذلك عقد اجتماع للخبراء الحكوميين الدوليين بشأن هذا الموضوع.

## ١- تقرير مرحلي بشأن تنفيذ أحكام اتفاق أكرام المتعلقة بالسلع الأساسية

٧٦- قدمت الأمانة تقريراً مرحلياً بشأن تنفيذ أحكام اتفاق أكرام المتعلقة بالسلع الأساسية (TD/B/C.I/10). وناقش اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية، المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وآذار/مارس ٢٠١٠، سياسات التنمية المعتمدة على السلع الأساسية والتحديات التي تواجهها.

٧٧- وإضافة إلى ذلك، نُظمت اجتماعات لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن السلع الأساسية، منها الاجتماع بشأن القطن (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨) والبن (نيسان/

أبريل ٢٠٠٩)، ومؤتمر مالي للطاقة (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)، والمنتدى العالمي للسلع الأساسية، المعقود في آذار/مارس ٢٠١٠.

٧٨- وذكرت الأمانة أن تنفيذ إصلاح الإدارة قد جرى داخل الأونكتاد، مما في ذلك إعادة هيكلة الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية، استجابة لتقرير التقييم المتعمق لبرنامج السلع الأساسية.

## ٢- تقرير مرحلي بشأن تنفيذ أحكام اتفاق أكرام المتعلقة بتيسير النقل والتجارة

٧٩- قدمت الأمانة تقريراً مرحلياً بشأن تنفيذ أحكام اتفاق أكرام المتعلقة بتيسير النقل والتجارة (TD/B/C.I/11). ففي مجال لوجيستيات التجارة، شملت هذه الأنشطة عدة مشاريع في مجالات النقل، وتيسير التجارة، والأطر القانونية، والتشغيل الآلي للجمارك من خلال أكبر برامج الأونكتاد للمساعدة التقنية، النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية. وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها لعمل الأمانة.

٨٠- كما أعرب عن التقدير للمساعدة المقدمة عن طريق برنامج الأونكتاد، النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية، إلى عدد من البلدان المستفيدة.

## ٣- تقرير مرحلي بشأن تنفيذ أحكام اتفاق أكرام المتعلقة بالبرامج المشتركة بين الشعب لبناء القدرات

٨١- قدمت الأمانة تقريرها المرحلي بشأن تنفيذ أحكام اتفاق أكرام المتعلقة بالبرامج المشتركة بين الشعب لبناء القدرات (TD/B/C.I/12).

٨٢- وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها لأنشطة بناء القدرات التي اضطلعت بها البرامج الثلاثة وشددت على أهميتها لبلداتها. وأثنى أحد الوفود، على وجه الخصوص، على النتائج المحققة خلال الدورة الإقليمية الأخيرة عن القضايا الرئيسية في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي في جاكرتا. وأثنى وفد آخر على إنجازات برنامج التدريب من أجل التجارة وأعرب عن أمله في إنشاء شبكة للتدريب في مجال الموائى باللغة العربية لتكتمل الشبكات الناطقة بالإسبانية والإنكليزية والبرتغالية والفرنسية.

## واو - مسائل أخرى

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٨٣- شدد رئيس الشبكة العالمية لمصارف الاستيراد والتصدير ومؤسسات تمويل التنمية (G-NEXID) على دور الشبكة كمحرك للنهوض بالتعاون والشراكة دعماً للتجارة والاستثمار في بلدان الجنوب. وقال إنه ثبت أنها قيّمة جداً بالنظر إلى الاضطراب الذي تسببت فيه الأزمة المالية، وهو ما عزز الحاجة إلى التعاون الدولي والتنسيق الاقتصادي.

وقال إن الشبكة وأعضاءها المنخرطين بالفعل في هذا الاتجاه قادرين على التقدم وتقديم خطوط ائتمانية وتبادل الأفكار فيما بين الأعضاء بغية دعم التجارة والصناعات والاستثمار.

### ثالثاً - المسائل التنظيمية

#### ألف - افتتاح الدورة

٨٤- افتتح الدورة الثانية للجنة التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف، في ٣ أيار/مايو ٢٠١٠ السيد خونكدر طلحة (بنغلاديش)، نائب رئيس اللجنة في دورتها الأولى.

#### باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٨٥- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية، في ٣ أيار/مايو ٢٠١٠، الأشخاص التالية أسماؤهم لعضوية مكتبها:

الرئيس: السيد أ. هيرنانديس باسافي (المكسيك)

نواب الرئيس: السيد روانثي أرياراتني (سري لانكا)

السيد ماريوس بيسي (كوت ديفوار)

السيد كونراد شارينغر (ألمانيا)

السيدة زهرة أونلو (تركيا)

السيدة أريكا كوتشيغي (هنغاريا)

المقرر: السيد غاريكاي كاشيتيكو (زمبابوي)

#### جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٨٦- أقرت اللجنة في جلستها العامة الافتتاحية جدول أعمالها المؤقت (TD/B/C.I/6). وفيما يلي جدول الأعمال:

١- انتخاب أعضاء المكتب.

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

٣- تقارير اجتماعات الخبراء:

(أ) تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات:

- '١' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية
- '٢' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي
- '٣' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي
- '٤' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تيسير النقل والتجارة
- (ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة
- (ج) تقارير اجتماعات الخبراء الأحادية السنة:
- '١' اجتماع الخبراء المعني بالتكنولوجيات الخضراء والمتجددة كحلول للطاقة من أجل التنمية الريفية
- '٢' اجتماع الخبراء المعني بمساهمة الموارد الخارجية واستخدامها الفعال من أجل التنمية، ولا سيما لبناء القدرات الإنتاجية
- ٤- استراتيجيات التجارة والتنمية الناجحة من أجل التخفيف من تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.
- ٥- مساهمة السياحة في التجارة والتنمية.
- ٦- تشجيع وتعزيز التأزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة.
- ٧- مسائل أخرى.
- ٨- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

#### دال - اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٨ من جدول الأعمال)

- ٨٧- أذنت اللجنة، في جلستها العامة الختامية، للمقرر أن يقوم، تحت سلطة الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

## الحضور\*

١ - حضر اجتماع اللجنة ممثلو الدول الأعضاء في الأونكتاد التالية أسماؤها:	
الاتحاد الروسي	تايلند
الأرجنتين	تركيا
الأرجنتين	ترينيداد وتوباغو
إسبانيا	توغو
إسرائيل	الجزائر
أفغانستان	جزر القمر
الإمارات العربية المتحدة	الجماهيرية العربية الليبية
إندونيسيا	جمهورية أفريقيا الوسطى
أنغولا	الجمهورية التشيكية
أوروغواي	الجمهورية الدومينيكية
إيران (جمهورية - الإسلامية)	الجمهورية العربية السورية
إيطاليا	جمهورية كوريا
بابوا غينيا الجديدة	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
باراغواي	جمهورية الكونغو الديمقراطية
البحرين	جنوب أفريقيا
البرازيل	رواندا
البرتغال	رومانيا
بلغاريا	زامبيا
بنغلاديش	زمبابوي
بوتان	سري لانكا

\* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.I/Inf.2.

السلفادور	ليسوتو
سلوفاكيا	مالي
سنغافورة	مدغشقر
سوازيلند	مصر
السودان	المغرب
شيلي	المكسيك
صربيا	المملكة العربية السعودية
الصين	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
العراق	موريشيوس
غواتيمالا	موزامبيق
فرنسا	ميانمار
الفلبين	ناميبيا
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	النمسا
فنلندا	نيبال
فيجي	نيجيريا
قبرص	نيكاراغوا
كازاخستان	هايتي
الكاميرون	هندوراس
كندا	هنغاريا
كوبا	هولندا
كوت ديفوار	الولايات المتحدة الأمريكية
كوستاريكا	اليابان
كولومبيا	اليمن
لبنان	اليونان

- ٢- وحضر الدورة العضو المراقب التالي:  
فلسطين
- ٣- وكانت ممثلة في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية:  
مجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ  
الاتحاد الأفريقي  
أمانة الكومنولث  
الاتحاد الأوروبي  
جامعة الدول العربية  
مركز الجنوب
- ٤- وكانت ممثلة في الدورة أجهزة الأمم المتحدة أو برامجها أو هيئاتها التالية أسماؤها:  
مركز التجارة الدولية  
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا
- ٥- وكانت ممثلة في الدورة الوكالات المتخصصة أو المنظمات ذات الصلة التالية أسماؤها:  
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة  
المنظمة العالمية للملكية الفكرية  
منظمة التجارة العالمية
- ٦- وكانت ممثلة في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية:  
الهيئة العامة  
مهندسو العالم  
المنظمة الكاميرونية لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي.